

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استدامة البعض للمسيرة لتفنيد السيرة

لقد رسخنا أولى دلائل «وجوبها التعيني لدى حضور المعصوم أو منصوبه» حيث قد أثبّتها «الإجماع القولي» ثم توصلنا إلى ثاني الدلائل وهي «السيرة» ولكن قد اعترضها الشيخ مرتضى الحائرى جاحداً دلالتها على الوجوب وقد أجبناه، ثم استكمل حواره قائلاً: [1]

«وَأَمَّا مَا نقلناه[2] عن الجوادر من الاتّقاء على عبارة الشّيخ قدس سرّه في مقام نقل السيرة من حيث شهادته بالنفي (لوجوبها التعيني في الغيبة) وأنه: «ما أقام الجمعة إلا الخلفاء والأمراء ومن ولّي الصّلاة - و ذلك دليل الاشتراط -» فيُمكّن المناقشة في ذلك:

1. بأنّ شهادته ترجع إلى نفي العلم (أي أنه لا يعلم غير ذلك) فإنه (الشيخ) من أين يعلم أنه ما أقام الجمعة من زمان النبي صلّى الله عليه و آله إلى عصره في قرية و لا واد أحد إلا الخلفاء؛ فالمقصود أنه لا يعلم بذلك (عادةً).

ولكنا نناقشه بأنّ تعبير الشيخ الطوسي قاتلاً: «فإنه من عهد النبي صلّى الله عليه و آله و سلم إلى وقتنا هذا ما أقام الجمعة إلا الخلفاء والأمراء ومن ولّي الصّلاة، فعلم أنّ ذلك من إجماع أهل الأعصار، ولو انعقدت بالرّعية لصّلّوها كذلك (بينما لم يصّنعوا ذلك)»[3] فهذه تبدو جليّة بأنّه قد استتبّع و استقرّى الآراء و السّيّر تماماً فشّهـد جازماً بانعدام وجوبها سوى لدى المنصوبين و الحاكمين - أي قد أيقن النفي -.

2. مع أنه لعلّ عدم إقامته (الرّعية و الناس) من باب وجود المنصوب في جميع الأنصار دائمًا كوجود الحاكم و الوالي و القاضي (دوماً) و كان أكثر العامة على عدم صحة عقد الجمعة إلا في الأنصار (دون القرى و حيث كانوا منصوبين في البلدان دوماً فلم تُعد حاجة للتعين لأنّ الصّلاة ستَتحصّر و تُتفرّع على إقامة الحاكم المنصوبين فحسب) كما نسبه الشيخ قدس سرّه إليهم على ما في الوسائل، فعدم إقامة الجمعة من باب وجود المنصوب، و كونه هو الأولى استحباباً أو وجوباً (إذن فلا يظلّ موضوع لها حين افتقاد المنصوب فلا تتوّجّب).

3. و أمّا عدم إقامة الجمعة في مصر من أنصار المسلمين لعدم المنصوب فغير واضح (فلعلّها انعقدت) بل لعلّ عدمها من المنكرات عندهم (لا لأجل شرطية المنصوب الخاصّ بل إهمالها مستنكر لديهم أساساً).

ولكنا سنردّده بأنّ «عائدة السّيّرة» هي أنها قد تكفلّت تبيين أنّ كافة الأنصار قد أدارها و حكمها الحاكم المنصوبون، فالشيخ الطوسي قد اكتفى بهذه النّقطة لكي يُعلّق الجمعة على تواجد المنصوب -سيّان العادل و الظّالـم- و بهذا الأسلوب سيتوّجّر موضوعها و شرطها إذن فتتوّجّب.

4. هذا، مع أنَّ ما ورد من غير واحد من الروايات الدالَّة على الوجوب «بصرف العدد» (حتَّى لو لم يتوارد سلطان منصوب أساساً) – وإنْ كان في القرى – رادع لتلك السيرة المدعَّاة القائمة على عدم الإتيان بصلوة الجمعة إذا لم يكن منصوب.

بينما قد نَهَلَ الشَّيخُ الْحَائِرِيَّ بِأَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ تَتَحدَّثُ حَوْلَ لِزُومِ اكْتِمَالِ أَعْدَادِ الْمَأْمُومِينَ بَيْنَ 5 أَشْخَاصٍ أَوْ 7 إِذْنَ قَدْ شَرَحَتْ إِحْدَى شَرَائِطِ الْجَمَعَةِ «الْعَدْدِيَّةِ» فَلَا تَحْجُبُ وَلَا تَتَضَارِبُ مَعْ بَقِيَّةِ الْأَدَلَّةِ الَّتِي قَدْ أَضَافَتْ شَرْطِيَّةَ السَّلْطَانِ الْمَنْصُوبِ.

وَتَوْضِيْحُ رَدِّهَا (السِّيَرَةِ) بِأَزِيدِ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقَالُ:

Ø إنَّ مَقْتَضِيَّ ما فِي كَلَامِ الشَّيْخِ قَدَّسْ سَرَّهُ عَدْمُ الصَّحَّةِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ، وَهُوَ خَلَافُ الْمَشْهُورِ (وَلَكِنَّهُ كَلَامٌ مَرْفُوضٌ إِذْ مَشْهُورٌ الْقَدَامِيُّ قَدْ أَبْطَلُوهَا تَامَّاً بِلَا إِذْنِهِ فَلِيُسُوا مَخَالِفِيْنِ) وَإِنْ كَانَ يُمْكِنُ الْجَوابُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ لَعَلَّ عَدْمَ إِقَامَتِهِ مِنْ بَابِ عَدْمِ وَجُوبِ التَّعْبِينِيَّ، وَأَنَّهُ كَانَ يَجُبُ عَلَيْهِمُ السَّعْيُ إِذَا أُقِيمَتْ، كَمَا «قِيلَ: هُوَ الْمَشْهُورُ بَيْنَ أَصْحَابِ التَّخَيْرِ»[4].

وَلَكِنَّا لَمْ نَسْتَوْعِبْ مَرَامَهُ إِذْ عَبَائِرُهُ غَامِضَهُ، فَإِنَّ إِجَابَتِهِ لَا تُلَائِمُ صَدَرَ مَقَالَهُ أَبَدًا، وَأَسَاسًا إِنَّ بِيَانَاتِهِ هُنَّا لَا تَرْتَبِطُ بِالسِّيَرَةِ نَهَائِيًّا فَضْلًا عَنْ رَدِّهَا.

Ø إنَّ شَهَادَةَ الشَّيْخِ قَدَّسْ سَرَّهُ لَيْسَ إِلَّا بِنَحْوِ الْحَدِسِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى زَمْنِ النَّبِيِّ وَالْوَصِيِّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ إِلَى زَمْنِ الْغَاصِبِينَ فَيَكُفِيُّ لِلرَّدُّعِ (عَلَى السِّيَرَةِ) أَخْبَارُ الْقَرِىٰ (فَكَانَ الْقُرُوَّيُّونَ يُصْلُونَهَا رَغْمَ اغْدَامِ الْحَكَامِ الْمَنْصُوبِينَ هُنَاكَ) وَهِيَ غَيْرُ الإِطْلَاقَاتِ (حَوْلَ عَدْدِ أَفْرَادِ الْجَمَعَةِ فَلَا نَتَمَسَّكُ بِإِطْلَاقِهَا تَجَاهَ الْمَنْصُوبِ وَانْعَدَامِهِ).

وَلَكِنَّا نَطَمِسُهُ بِأَنَّ الشَّيْخَ الْحَائِرِيَّ لَمْ يُبَرِّهِنْ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ صَلَوُا بِلَا قَائِدٍ مَنْصُوبٍ فَقَدْ ادْعَى دُعْوَى مُفْتَقَدَةٍ لِلْعِلْمِ وَالْدَّلِيلِ، بِلِ الشَّيْخِ الطَّوْسِيِّ قَدْ أَعْلَنَ عِلْمَهُ وَأَطْلَاعَتِهِ تَجَاهَ أَوْضَاعِ عَهْدِ النَّبِيِّ فَأَنَّى لَهُ بِالْحَدِسِ فَإِنَّ الشَّيْخَ الطَّوْسِيَّ قَدْ هَنَّفَ قَائِلًا: «قَلَنَا: ذَلِكَ مَأْذُونٌ فِيهِ مَرْغُبٌ فِيهِ، فَجَرَى ذَلِكَ مَجْرِيًّا (وَمِنْوَطُهُ) أَنْ يَنْصُبَ الْإِمَامُ مَنْ يُصْلَى بِهِمْ (فِي عَهْدِ الْحَضُورِ)» فَبِالْتَّالِي قَدْ عَيْنَهُ الْإِمَامُ عَبَرَ إِذْنَ عَامَ الْأَهَالِيِّ الْقَرِىٰ أَيْضًا، إِذْنَ لَا نَمَتَكْ صَلَاةً جَمَعَةً بِلَا إِذْنٍ وَتَنْصِيبَ أَسَاسًا.

Ø إِنَّهُ عَلَى فَرْضِ تَسْلِيمِ عَدْمِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ فِي مَوْقِعِ عَدْمِ الْتَّمْكِنِ أَوْ عَدْمِ الْوَجُوبِ كَمَا فِيمَا فَوْقَ الْفَرْسَخِينِ، فَلَعِلَّهُ مِنْ بَابِ عَدْمِ (الْإِمَامِ) الصَّالِحِ لِإِقَامَةِ الْجَمَعَةِ – مِنْ كُونِهِ عَادِلًاً وَيَقْدِرُ عَلَى الْخَطْبَتَيْنِ – أَوْ عَدْمِ النَّصْبِ فِيمَا كَانَ الصَّالِحُ مَوْجُودًا (فَعَدْمِ الإِقَامَةِ لَا يَلْازِمُ عَدْمَ النَّصْبِ بِلِ رَبِّما لَا تَعْدَمُ الْإِمَامُ الصَّالِحُ) وَإِلَّا فَإِلَشْكَالُ مُشَتَّرِكٌ لِأَنَّ الظَّاهِرَ وَجُوبُ النَّصْبِ عَلَى الْإِمَامِ كَمَا أَنَّهُ نَقْلٌ فِي الْجَوَاهِرِ: «الْاِتَّفَاقُ عَلَى وَجُوبِ الْعَدْدِ عَلَى الْإِمَامِ أَوْ الْمَنْصُوبِ»[5].

وَلَكِنَّ عَبَارَتِهِ مِبْهَمَةً وَمُشَوَّشَةً.

Ø مَا فِي الْجَوَاهِرِ مِنْ أَنَّ الْأَقْبَحَ دُعْوَى الْاِخْتِصَاصِ بِحَالِ الْحَضُورِ (أَوِ الظَّاهِرِ)[6] مُنْظَرُ فِيهِ، إِذْ لَيْسَ الْإِلْحَاقُ (فَتَرَةُ الْغَيْبَةِ بِالْحَضُورِ) إِلَّا الْقِيَاسُ مَعَ الْفَارَقِ الْوَاضِعِ.

وَلَكِنَّ سُنْجِيَّبِهِ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ الْقَوْلِيَّ قَدْ تَطَلَّبَ اسْتِرَاطَ الْحَاكِمِ وَمَنْصُوبِهِ، إِلَّا أَنَّ الشَّهِيدَ الثَّانِي لَمَّا خَصَّهُ بِحُضُورِ الْمَعْصُومِ فَقَدْ قَبَّحَ الْجَوَاهِرَ، فَبِالْتَّالِي قَدْ اسْتَمَسَكَ الْجَوَاهِرَ بِذَاكِ الْإِجْمَاعِ الرَّهِيبِ لِيَشْتَرِطَ حُضُورَ الْمَعْصُومِ أَوْ مَنْصُوبِهِ عَلَى الإِطْلَاقِ بِلَا قِيَاسًاً أَسَاسًاً.

Ø إِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ (وَجُوبِهَا) إِنَّمَا يَتَمَّ لَوْلَا نِيَابَةُ الْفَقِيهِ عَنِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامِ فِي جَمِيعِ مَا يَجُوزُ لَهُ أَوْ يَجُبُ عَلَيْهِ.

ولكنا نؤاخذه بأننا حتى لو تبنّينا أنّ الفقيه قد امتلك شئون المعصوم لكي يتوجّب عليه إعقاد الجمعة أيضاً و لكنَّ الإجماع القولي على اشتراط المعصوم و منصوبه قد حطّم وجوبها التعيني حتى بحقِّ الفقيه.

Ø يمكن أن يكون قيام سيرة النّبِي و الوليّ عليهما السّلام و الخلفاء من جهة حفظ مصالح الاجتماع و رفع التنازع و التنافس و التخاصم كما نقل في الجوادر ذلك عن بعضهم بعنوان أنَّه أقرب من الجميع، و عقبه بقوله: «و لو تأملوا لوجدوا أنَّ ذلك دليل الشرطية، ضرورة أنَّ هذا و شبهه من أعظم ما يحتاج الناس فيه إلى الإمام بل قد يخشى من الشكّ فيه، الشكّ في الإمام، و العياذ بالله»[7].

-
- [1] حائرى مرتضى. صلاة الجمعة (حائرى). ص 93-92 قم - ایران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.
- [2] في ص 78.
- [3] الخلاف ٦٢٦: ١.
- [4] الجوادر ج ١١ ص ١٧٦.
- [5] الجوادر ج ١١ ص ١٥٢.
- [6] الجوادر ج ١١ ص ١٥٧.
- [7] الجوادر ج ١١ ص ١٥٨-١٥٧.